وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعليمة رقم ...07.. مؤرخة في 24 ابريل 2002 ....., تتعلق بتسيير الخدمات الإجتماعية .

المرجع :

- المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982.
- المرسوم رقم 82-303 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 06 جويلية 1994.
- التعليمة رقم 17 المؤرخة في 31 ماي 1983 لوزارة المالية.

لقد تبين من خلال تقارير مهام الرقابة التي تمت في بعض المؤسسات وكذا من خلال مختلف مراسلات بعض المسيرين المتعلقة بطلب شرح النصوص التنظيمية، أن أسلوب تسيير الخدمات الإجتماعية، في بعض الحالات ،غير مطابق لا لروح ولا لشكل النصوص المذكورة أعلاه .

ولهذا، يتضح جليا ضرورة إرسال هذه التعليمة إلى رؤساء المؤسسات تحت الوصاية قصد توحيد تنظيم الخدمات الإجتماعية وكذا طرق تسييرها.

للتذكير فقط ، فإن تمويل ومحتوى و كيفيات تسيير الخدمات الإجتماعية محددة بوضوح في النصوص التنظيمية المشار إليها أعلاه حيث يجب تطبيق الأحكام السارية المفعول كما هي دون اللجوء إلى أي تفسير يخالف روح النص.

إن الإختلافات المسجلة في تفسير النصوص المتعلقة بالخدمات الإجتماعية في بعض المؤسسات أدى، دون شك، إلى حدوث إنحرافات بعيدة كل البعد عن هدف الخدمات الإجتماعية ، التي غالبا ما تقتصر على توزيع علاوات لفائدة العمال ، عوض تنظيم نشاطات وأعمال في الميادين الإجتماعية و الثقافية والصحية.

و منه، يطلب من كل آمر بالصرف القيام بتطهير عملية تسيير الخدمات الإجتماعية الخاصة به وذلك بتصحيح الأخطاء المحتملة و التي تشوب الأعمال المنجزة في هذا الميدان ووضع التنفيذ الإجراءات التنظيمية التي نشير إليها فيما بعد.

1

1- ميادين التدخل :

حسب المادة الثانية (02) من المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982، فإن أموال الخدمات الإجتماعية تسمح بتنظيم النشاطات و تقديم الخدمات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة العمال وعائلاتهم.

أيضا، يمكن أن تتخذ هذه المساهمة أشكالا متنوعة من المساعدات، الإعانات، الخدمات، النشاطات ...إلخ وهذا لتلبية الحاجيات المعبر عنها من قبل العمال في إطار المحاور التي أشار إليها النص التنظيمي مثل :

- المساعدة الإجتماعية و الطبية .
- إنشاء روضة للأطفال ، وحدائق للأطفال.
- تنظيم نشاطات رياضية، ثقافية ترفيهية وسياحية .
- إنشاء تعاونيات إستهلاكية.

2- عناصر التمويل :

إضافة إلى المساهمة المالية التي تقدمها الهيئة المستخدمة والمحددة حسب الكيفيات المقررة في المادة (08) من المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982 والمكملة بالمادة الثالثة(03) من المرسوم التنفيذي رقم 94-186 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يموّل صندوق الخدمات الإجتماعية من الإيرادات الواردة من الخدمات التي يقوم بها هيكل التسيير - سلع إستهلاكية موضوعة للبيع - لفائدة مختلف مكونات الأسرة الجامعية و أشخاص آخرين .

عموما، تتمثل هذه الخدمات في إقتراح خدمات مختلفة وكذا توفير سلع إستهلاكية في النوادي و المقاهي و المحلات ...إلخ .

كما يجب أن يقوم هيكل التسيير ، مباشرة ، بتأمين هذه الخدمات وذلك بإستعمال وسائل المؤسسة الموضوعة تحت تصرفه لهذا الغرض، ويتعلق الأمر بجميع الوسائل الضرورية لسير النشاطات بما في ذلك الوسائل المادية، (الأملاك المنقولة والعقارية) و البشرية.

ولقبض و إستعمال عائدات الخدمات الموضوعة للبيع لفائدة الخدمات الإجتماعية، على هيكل التسيير أن يضمن ،مباشرة ، تأدية هذه الخدمات وذلك بواسطة الوسائل الموضوعة تحت تصرفه.

وعليه، يمنع على لجنة الخدمـــات الإجتماعيـــة اللجوء إلى الممارسات المتمثلة في كـــراء وسائل المؤسسة إلى الغير و إستـــلام فوائد الكـــراء دون أي تدخل منها في أداء الخدمـــة.

3- لجنة الخدمـــات الإجتماعيـــة :

تُحدد الأحكام الخاصة المحددة في الباب (II) الفصل (II) المادة 21 و ما يتبعها تركيبـــة لجنة الخدمات الإجتماعية وسيرها.

إذ تم التأكيد ، لاسيما في المادة 21 ، على أنه يجب إنشاء لجنة للخدمات الإجتماعية في كـــل دائرة وزارية.

وعند إقتضاء الضرورة وما يبررها من خلال أهمية عدد العمـــال، فـــإن المـــادة (21) الفقـــرة الثانية (02) منها يُسمح بإنشاء عدة لجان في الدائرة الوزارية **على أن تكون لجنة واحـــدة في كـــل مؤسسة عمومية.**

إن النسخة الأصلية للنص باللغة العربية تُبين دون أي لبس أو غموض هذ الإجراء.

المـــادة 21: يجب إنشاء لجنة للخدمات الإجتماعية في كل وزارة و ولاية و بلدية.

تنشأ لجنة في كل دائرة أو مصلحة أو مجموعة من المصـــالح أو في كل مؤسسة أو هيئة عمومية عندما تبرر ذلك أهمية عدد العمال.

غير أن وجود صنفين من الموظفين في مؤسساتنا ، **صنف الأساتذة وصنف العمال الإداريـــين، التقنيـــين و أعوان الخدمـــة** ، قد يجعل الإحتياجات و الإنشغالات الإجتماعية والثقافية مختلفة بـــين الصنفين عند إعداد برامج نشاطات الخدمات الإجتماعية.

و لهذا ، يطلب بأن يؤخذ بعين الإعتبار هذا الإختلاف مع الحرص على أن يكـــون في لجنـــة الخدمات الإجتماعية تمثيل كل صنف من الصنفين (أساتذة وعمال).

أيضاً، يجب أن يدرج البرنامج العام للجنة الخدمات النشاطات الخاصة التي يمكن لأعضاء اللجنة أن يسجلوها وذلك من أجل أن يستفيد كل الموظفين من الخدمات الإجتماعية دون إقصاء أي أحد.

وبخصوص التغطية المالية للبرامج، على الآمر بالصرف و بالتعاون مع هيكل التسيير و التشـــاور مع أعضاء لجنة الخدمات الإجتماعية ، تحديد ميزانية اللجنة مع ضمان توزيع عادل بـــين نشـــاطات البرنامج المقترح.

ولهذا، يسهر رئيس المؤسسة (الآمر بالصرف) على أن تكون النشاطات التي تمت الموافقة عليها في البرنامج لم تقص أي صنف من الموظفين من الإستفادة من الخدمات الإجتماعية.

و من المفيد التذكير على أن لا تتم الموافقة إلا على النشاطات التي تدخل ضمن المجالات المحددة في المادة (03) من المرسوم رقم 82-179.

وقصد تنظيم العلاقات بين أعضاء اللجنة و كذا كيفيات عملها ، لاسيما فيما يتعلق بالإعداد والموافقة على برامج النشاطات، يجب على اللجنة إعداد النظام الداخلي الخاص بها.

4- هيكل التسيير :

يعين وينصب الآمر بالصرف هيكل التسيير الذي يتشكل لاسيما من مسير و كذا من محاسب معتمد من طرف وزارة المالية / خزينة الولاية حسب نفس الإجراءات المعمول به عند تعيين العون المحاسب للمؤسسة.

إن هيكل التسيير ملزم بمسك المحاسبة طبقاً لمحتوى و القواعد المحددة في التعليمة رقم 17 المؤرخة في 31 ماي 1983 لوزارة المالية و يكلف أيضا بتسيير الإعتمادات المالية المخصصة وكذا بتطبيق برنامج نشاطات الخدمات الإجتماعية.

وفي نهاية السنة المالية، يعد المحاسب حساب التسيير السنوي على أن يحقق و يدقق فيه ويصادق عليه محافظ الحسابات المعين لهذا الغرض من قبل لجنة الخدمات الإجتماعية.

وبعد المصادقة عليه، ترسل الحصيلة المالية إلى رئيس المؤسسة.

يعمل هيكل التسيير تحت مسؤولية وسلطة الآمر بالصرف للمؤسسة و يبلغه كيفيات إستعمال الموارد. كما أن هيكل التسيير يمارس نشاطاته بعيداً عن كل الضغوطات سواء من طرف لجنة الخدمات الإجتماعية أو من طرف ممثلي العمال بل وحتى من طرف العمال أنفسهم.

غير أنه، على هيكل التسيير أن يعرض على العمال عن طريق ممثليهم كيفيات إستعمال الموارد وكذا وضعية إنجاز البرامج المسطرة.

و نظرا للإختلالات الخطيرة التي تميز حاليا تسيير الخدمات الإجتماعية ، فإني أولي كل الإهتمام للتطبيق العاجل لهذه التعليمة .

وزير التعليم العالي
و البحث العلمي

إمضاء: عمار سخري

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE.

Instruction n°.....02.....du.....24.AVR.2002..,

relative à la gestion des œuvres sociales.

Références :

- Décret n° 82-179 du 15 Mai 1982
- Décret n° 82-303 du 11 septembre 1982
- Décret exécutif n° 94-187 du 6 juillet 1994
- Instruction du Ministère des Finances n° 017 du 31 Mai 1983.

Il a été constaté à travers les rapports de missions de vérification menées auprès de certains établissements et à la lecture des différentes demandes d'interprétation des textes réglementaires, reçues des gestionnaires, que le mode de gestion adopté, dans certain cas, pour la prise en charge des œuvres sociales n'est pas conforme à l'esprit aussi bien qu'à la lettre des textes cités ci-dessus.

C'est pourquoi, il me parait nécessaire d'adresser à l'ensemble des ordonnateurs, la présente instruction qui vise comme objectif **l'uniformisation du schéma d'organisation et des méthodes de gestion.**

Il faut rappeler que le financement, le contenu et le mode de gestion des œuvres sociales ont été clairement définis par les textes réglementaires cités en références, dont les dispositions qui demeurent en vigueur, doivent être mises en œuvre dans leur compréhension en dehors de toute interprétation abusive et contraire à l'esprit qui a prévalu à leur élaboration.

Les diverses interprétations constatées en la matière dans l'application des textes par certains établissements, ont sans aucun doute, engendré des déviations par rapport à l'objet des œuvres sociales ; celles-ci se limitant souvent à la distribution de primes aux travailleurs, au lieu de consister en l'organisation d'activités et d'actions dans les domaines social, culturel et de santé.

Dorénavant, **il est demandé à chaque ordonnateur de procéder à l'assainissement de sa gestion en corrigeant les anomalies éventuelles qui entachent les actes accomplis dans ce domaine d'activités et de mettre en œuvre les dispositions réglementaires que je rappelle ci-après.**

1- Domaines d'intervention

Au sens de l'article 2 du décret n°82-179 du 15 Mai 1982, les fonds des œuvres sociales permettent d'organiser des activités et de fournir des prestations, susceptibles d'améliorer les conditions de vie des travailleurs et de leur famille.

Aussi cette contribution peut revêtir diverses formes d'assistance, d'aide, de prestations, d'activités etc...et ce, en réponse à des besoins exprimés par les travailleurs dans les axes retenus par le texte tels que :

- L'assistance sociale et médicale,
- La création de crèches et de jardins d'enfants.
- L'organisation d'activités sportives, culturelles de loisirs et de tourisme.
- La création de coopératives de consommation.

2- Sources de financement.

Outre la contribution financière de l'organisme employeur déterminée selon les modalités fixées à l'article 8 du décret n°82-179 du 15 Mai 1982 complété par l'article 3 du décret exécutif n°94-186 du 6 juillet 1994, le fonds des œuvres sociales est alimenté par des recettes provenant des prestations de service réalisées par la structure de gestion en direction des différentes composantes de la communauté universitaire et autres tiers.

Généralement, ces prestations consistent à proposer des services divers et des produits de consommation mis en vente dans des foyers, cafétéria, boutiques etc....

Il faut savoir que les prestations en question doivent être assurées directement par la structure de gestion en utilisant les moyens de l'établissement mis à sa disposition à cet effet. Il s'agit de tous les moyens nécessaires au fonctionnement de ces activités, aussi bien matériels (biens meubles et immeubles) qu'humains.

Pour prétendre encaisser et utiliser au profit des œuvres sociales, la contrepartie des prestations mises en vente, les services doivent être assurés directement par la structure de gestion avec les moyens dont elle dispose.

Ce qui exclut, par conséquent, le recours à la pratique qui consiste de la part de la commission des œuvres sociales à donner en location à des tiers, les moyens appartenant à l'établissement et à percevoir à son profit, le produit de la location sans aucune autre forme d'intervention dans la réalisation des prestations.

3- La Commission des œuvres sociales.

En ce qui concerne la constitution et le fonctionnement de la commission des œuvres sociales, ce sont les dispositions particulières fixées au titre II- chapitre II - articles 21 et suivants qui s'y appliquent :

Il y est précisé notamment à l'article 21 , qu'il doit être créé une commission des œuvres sociales auprès de chaque département ministériel.

En cas de nécessité avérée et justifiée par l'importance des effectifs, le même article, en son alinéa 2, permet la création de plusieurs commissions par département ministériel, **à raison d'une commission par établissement public.**

La version du texte en langue nationale -- qui fait référence en la matière -- établit sans équivoque cette disposition :

المادة 21 : يجب إنشـــاء لجنـــة للخدمـــات الإجتماعيـــة في كل وزارة و ولايـــة و بلديـــة.

تنشـــأ لجنة في كل دائـــرة أو مصلحة أو مجموعـــة من المصالح أو في كل مؤسسة أو هيئة عموميـــة عندما تـــبرر ذلك أهمية عدد العمـــال.

Cependant, au sein de nos établissements, la coexistence de deux catégories de personnels que représentent d'une part, les enseignants et d'autre part le collectif constitué d'administratifs, des corps techniques et de service **fait qu'au point de vue des programmes il peut y avoir des besoins et des préoccupations sociales et culturelles différentes d'une catégorie à l'autre.**

C'est pourquoi, il est demandé de prendre en considération cette différence et d'assurer au sein de la commission de l'établissement, une représentation de chaque catégorie.

Ainsi, le programme global de la commission intègre les activités particulières que pourraient inscrire les membres de la commission, pour faire bénéficier des œuvres sociales l'ensemble des fonctionnaires sans exclusion aucune.

En matière de couverture financière des programmes, l'ordonnateur, en collaboration avec la structure de gestion et en concertation avec les membres de la commission déterminera le budget, en assurant une répartition équitable entre les actions du programme proposé.

Pour ce faire, le chef d'établissement veillera à ce que les actions retenues n'excluent à priori, aucune catégorie de travailleurs du bénéfice des oeuvres sociales.

Il est utile de rappeler que ne seront approuvées que les activités qui entrent dans les domaines définis à l'article 3 du décret n°82-179.

Pour régir les relations existant entre ses membres ainsi que les modalités de son fonctionnement notamment en matière d'élaboration et d'adoption des programmes d'activités, la commission doit se doter d'un règlement intérieur.

4- La structure de gestion

Désignée et mise en place par l'ordonnateur, la structure de gestion comprend notamment un gestionnaire et **un comptable agréé** par le Ministère des Finances par l'intermédiaire du Trésorier de wilaya selon la même procédure que pour l'Agent Comptable de l'établissement.

La structure de gestion est astreinte à la tenue d'une comptabilité conforme au contenu et aux règles définis par l'instruction n°017 du 31 Mai 1983 du Ministère des Finances. **Elle est chargée de la gestion des crédits disponibles et de la mise en œuvre du programme d'activités de la commission des œuvres sociales.**

En fin d'exercice budgétaire le comptable élabore un compte de gestion annuel qui doit faire obligatoirement l'objet d'une vérification et d'une certification par un commissaire aux comptes engagé à cet effet, par la commission des œuvres sociales.

Après certification, le bilan comptable est communiqué au chef d'établissement.

Fonctionnant sous la responsabilité et l'autorité de l'ordonnateur de l'établissement à qui elle rend compte de l'utilisation des ressources, la structure de gestion **exerce ses activités en dehors de toute pression ou interférence de la part de son environnement constitué de la commission des œuvres sociales, des représentants des travailleurs et des travailleurs eux-mêmes.**

Cependant, il est rendu compte aux travailleurs par l'intermédiaire de leurs représentants de l'utilisation des ressources et de l'état d'application des programmes par la structure de gestion.

Considérant les graves dysfonctionnements qui caractérisent actuellement la gestion des œuvres sociales, j'attache du prix à l'application urgente de cette instruction .